إبراهيم لـ«الوطن»: الغاية منه أن تؤول ملكيتها إلى الدولة بعدما تمت مصادرتها من محكومين بملفات فساد إداري أو وطني

مشروع قانون لإدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة المصادرة بموجب حكم قضائي مبرم

محمد منار حميجو

ناقشت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب أمس جواز النظر دستورياً بمشروع القانون المتعلق بإدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة الصادرة بموجب حكم قضائي مبرم.

وأكدت مقررة لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب النائب غادة إبراهيم أن الغاية من مشروع قانون إدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة المصادرة بموجب حكم قضائي مبرم هي أن تعود ملكية هذه الأموال إلى الدولة لاستثمارها بما يحقق عوائد لخزانة الدولة وبالتالي ينعكس ذلك إيجاباً على المواطنين وخصوصاً أن هذه الأموال كانت تصادر سابقاً ولا تستثمر وتبقى على وضعها الراهن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت إبراهيم أنه يجب التركيز هنا على أن المصادرة لا تكون إلا بموجب حكم قضائي مبرم وهذه الأموال تكون مصادرة من محكومين ثبت تورطهم بملفات فساد أو الذين استغلوا وضع البلد الراهن وارتكبوا جرم الخيانة، وبالتالي فإنه في حال ثبت تورطهم في هذه الجرائم التي نص عليها القانون فإنه تتم مصادرة أموالهم وتعود بموجب مشروع هذا القانون ملكيتها إلى الدولة لاستثمارها وتحقيق عوائد لخزينة الدولة.

ولفتت إلى أن أسباب مصادرة الأموال متعددة وتكون كبيرة ولا تأتي إلا بموجب حكم قضائي مبرم أي نهائي لا رجعة فيه، وبالدرجة الأولى تكون فساداً إدارياً أو وطنياً وبالتالي يجب أن يكون الشخص المتورط في هذه الملفات ثبت عليه الجرم.

الدستور صان ملكية الأفراد ومصادرة الأموال لا تكون إلا بحكم قضائي مبرم وهذا موجود في كل دول العالم

ولفتت إلى أن الدستور يصون الملكيات الخاصة ويحميها ولكن هناك حالات تلجأ فيها الدول إلى مصادرة الأموال لأسباب متعددة، في الدرجة الأولى الفساد والخيانة ومن ثم لا تكون المصادرات إلا في حالات معينة واستثنائية ومنها أن تكون بموجب قرار قضائي مبرم وخصوصاً أن هناك العديد من المحكومين الفاسدين ولديهم أموال كثيرة مصادرة ولا تتم الاستفادة منها، ولذلك فإن مشروع هذا القانون يسمح بإعادة ملكيتها إلى الدولة لاستثمارها بشكل أفضل وخصوصاً أن هناك مصادرات فلت كما هي أكثر من ٢٠ سنة ومنها ٣٠ سنة وغير ذلك.

واعتبرت أن هذا المشروع يأتي في إطار التأطير القانوني لهذا الموضوع وهي موجودة في كل بلدان العالم بأن تتم مصادرة أموال الأشخاص الفاسدين، مشيرة إلى أن هذا حق طبيعي للدولة أن تقوم بإدارة هذه الأموال واستثمارها، ومن ثم فإن هذه الخطوة ضرورية وخصوصاً أن الحرب أفرزت العديد من حالات الفساد وكذلك خيانة الوطن ومن هذا المنطلق فإن هناك العديد ممن استغلوا هذه الظروف ليقوموا بكل أنواع الفساد.

مزارعو تدمر يطالبون بعودة الدوائر الزراعية لمدينتهم

رئيس الرابطة الفلاحية: البعد الجغرافي يكبد الفلاحين أجور نقل كبيرة من وإلى حمص

حمص- نبال إبراهيم

تحدث العديد من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية في مدينة تدمر بأقصى الريف الشرقي لمحافظة حمص لـ«الوطن» عن معاناتهم من غياب المؤسسات والدوائر الزراعية الحكومية المتعلقة بأعمالهم من الزراعة أو تربية الثروة الحيوانية عن مدينتهم ووجودها في مركز مدينة حمص، سواء الرابطة الفلاحية أو فرع تدمر للمصرف الزراعي أو مراكز توزيع الأعلاف.

وأشار المشتكون إلى أن بعد المسافة بحوالي ١٦٠ كم لتلك الدوائر والمؤسسات الزراعية الحكومية اللازمة لعملهم ووجودها في حمص، جعلهم يتكبدون أعباء وتكاليف مالية كبيرة بسبب أجور نقل مستلزمات الإنتاج من حمص إلى مدينة تدمر سواء البذار والسماد أو الأعلاف والأدوية البيطرية من جهة، ونقل المحاصيل وكميات الإنتاج الزراعي والحيواني من تدمر إلى حمص من جهة أخرى، علاوةً على ما يعانونه من عناء ومشقة السفر.

وطالب المزارعون ومربو الثروة الحيوانية بضرورة الإسراع بإعادة تأهيل تلك المباني الزراعية ووضعها بالخدمة لتعود عمليات الإنتاج الزراعي في تدمر بشقيها الحيواني والنباتي إلى ما كانت عليه في سابق عهدها.

بدوره أكد رئيس الرابطة الفلاحية في تدمر وليد الأسعد لـ«الوطن» أن البعد الجغرافي للدوائر الزراعية يزيد من معاناة الفلاحين سواء أكان المزارعين أم مربي الثروة الحيوانية في تدمر ويكبدهم أجور نقل من وإلى حمص، لافتاً إلى أن مطالبهم محقة جملةً وتفصيلاً، مستغرباً أن يكون الفلاحون والمربون موجودين في مدينة تدمر وجميع الدوائر الرسمية المتعلقة بأعمالهم موجودة في حمص.

وأوضح الأسعد أن وجود الرابطة في مبنى اتحاد الفلاحين في حمص يجعلها بعيدة عن الفلاحين والمربين في تدمر ما يعوق عملها، مشدداً على ضرورة إعادة تأهيل وترميم مبنى الرابطة في مدينة تدمر لتقوم بدورها بشكل صحيح وفعال، ومسألة البعد الجغرافي لم تقتصر على مبنى الرابطة حيث إن مقر فرع تدمر للمصرف الزراعي في مدينة حمص أيضاً، وهذا ما يسبب الإرباك للفلاحين عند التعامل مع المصرف.

وأشار الأسعد إلى أن مربي الثروة الحيوانية في تدمر مضطرون للتعامل مع فرع مؤسسة الأعلاف في حمص لعدم وجود مركز لتوزيع الأعلاف فيها، مع العلم أن المبنى موجود، ومن الضرورة إعادة ترميمه ونقل المركز إلى تدمر، مؤكداً أن عودة المصرف الزراعي ومركز الأعلاف سيعيد الرابطة الفلاحية إلى تدمر على الفور.

ولفت إلى أن التكلفة المرتفعة على الفلاحين سواء من المزارعين أو مربي الثروة الحيوانية حالياً، بحيث يتم نقل البذار والأعلاف والسماد وغيرها على نفقة الفلاح، وعند نقل أيضاً على عاتق الفلاح ما يضطره إلى تسديد مبالغ كبيرة في عمليات النقل من وإلى حمص.

وبين الأسعد أنه يتبع للرابطة ٤٥ جمعية فلاحية، واحدة فقط متعددة الأغراض و٥ جمعيات تسمين و٣٩ جمعية تربية، مشيراً إلى أن فلاحي تدمر قاموا خلال هذا الموسم بتسليم كمية تقدر بأكثر من ١١,٤ ألف طن قمح إلى جميع القطاعات التعاوني والإفرادي والإكثار والمخالفات البعلية.

من جانبه أشار رئيس شعبة الثروة الحيوانية في دائرة زراعة تدمر الدكتور نصوح الصالح «للوطن» إلى أن أهم ما يعانيه مربو الثروة الحيوانية في تدمر هو أجور النقل التي تتسبب بارتفاع أسعار كل مستلزمات الإنتاج من الأدوية العلاجية المتوافرة في مكاتب الخدمات البيطرية في تدمر سواء المستورد منها أو الوطني وغيرها من المستلزمات، مشيراً إلى أن غلاء المحروقات يزيد من الأعباء الإضافية على المربين من حيث تكاليف نقل مياه السقاية للقطعان من آبار مياه الدولة البعيدة نسبياً عنها لأروائها.

وأضاف الصالح: إن المربين يعانون أيضاً من قلة المراعي في أراضي مدينة تدمر، مشدداً على ضرورة فتح بعض المناطق التي أصبحت آمنة أمام المربين لاستخدامها كمراع لقطعانهم.

وأكد الصالح أن واقع صحة الثروة الحيوانية في تدمر مستقر من حيث الأمراض والأوبئة، ولا يوجد أي مرض معد حالياً، لافتاً إلى أن دائرة الزراعة توفر الأدوية البيطرية الوقائية واللقاحات، وتقوم بعمليات التحصينات الوقائية بشكل مجاني ضد الأمراض المستوطنة بالمنطقة مثل الانتروتوكسيميا والجدري والحمى.

وكشف الصالح أن عدد رؤوس الأغنام والماعز في تدمر وفق الدورة الإحصائية السابقة نحو ٣٠٠ ألف رأس وهو رقم متغير بحسب المواسم وكميات الأمطار، إضافة إلى نحو ٢٠٠٠ رأس من الجمال ونحو ٥٠٠ رأس من الأبقار الحلوب والعجول.

سندويشة الطلاب بـ ٧ آلاف للبطاطا و٦ آلاف للفلافل

جامعة دمشق تصدر أسعاراً جديدة للمقاصف والأكشاك ومراكز التصوير ضمن الكليات والمعاهد

فادي بك الشريف

أصدرت جامعة دمشق لائحة أسعار جديدة لعدد من المواد الأساسية المبيعة للطلاب داخل المقاصف ومراكز الاستثمار في حرم الجامعة وذلك بعد دراسة مختلف التكاليف والمواد وواقع الأسعار عبر لجنة شكلت بقرار من اللجنة العليا للمقاصف والمطاعم برئاسة أمين جامعة دمشق وعضوية ممثل عن الاتحاد الوطني لطلبة سورية ورئيس دائرة المقاصف.

وحسب لائحة الأسعار التي (حصلت «الوطن» على نسخة منها) حددت سعر سندويش البطاطا (الخبز السياحي) بـ٧ آلاف ليرة، والخبز الصمون بـ٧٥٠٠ ليرة، والفلافل (الخبز السياحي) بـ٦ آلاف ليرة، والصمون بـ٦٥٠٠ ليرة، ووجبة الأندومي بـ٤ آلاف ليرة والكروسان بأنواعه بـ٤ آلاف ليرة.

كما حدد سعر (صاج الزعتر) بـ١٥٠٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة لـ(صاج المحمرة) والجبنة القشقوان بـ٣٥٠٠ ليرة، والسعر نفسه بالنسبة للجبنة الشلل، أما الجبنة البلدية (صاج) بـ٢٥٠٠ ليرة.

وحدد سعر كأس النسكافيه بـ٣٥٠٠ ليرة، والشاي بـ١٧٠٠ ليرة، والقهوة بـ٢٥٠٠ ليرة، والزهورات المنوعة بـ٢٠٠٠ ليرة، والكولا البلاستيك بـ٤ آلاف، والعصير الصغير بـ٥٥٠٠ ليرة، وبالنسبة للمواد غير المسعرة يضاف إليها ٢٠ بالمئة ربحاً إلى سعر التكلفة (فاتورة الجملة) على أن يلتزم المستثمر عند حضور أي لجنة تفتيش على مركز الاستثمار بإبراز فواتير الجملة لجميع المواد الموجودة في المركز مختومة من مورد الجملة بشكل نظامي حسب تعليمات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفيما يخص الأسعار المعتمدة لمراكز التصوير، حدد سعر الوجه الواحد A٤ بـ١٥٠ ليرة، والوجهين بـ٢٥٠ ليرة، والوجه الواحد A٣ بـ٥٠٠ ليرة، صورة الهوية الشخصية بـ٣٠٠ ليرة، والقلم الأزرق الناشف (نوعية جيدة) بـ٢٥٠٠ ليرة، وقلم الرصاص B٢ بـ٢٠٠٠ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر مسؤول في جامعة دمشق أنه تم وضع الأسعار الجديدة بعد حساب سعر التكلفة مع الاستعانة بفواتير جملة لعدد من المواد وتكاليفها إضافة إلى ربح المستثمر، مع لحظ أسعار المواد الأولية.

وأكد المصدر أن الأسعار الجديدة تشمل ٧٠ مركزاً في حرم الجامعة ما بين مقاصف وأكشاك ومراكز تصوير ضمن مقار الكليات والمعاهد، باستثناء المدينة الجامعية وخاصة أن لها لجاناً خاصة بها، بعد تحولها إلى هيئة مستقلة.

وأشار المصدر إلى القيام بجولات مشتركة بالتنسيق مع اتحاد الطلبة بشكل شبه يومي لمتابعة تطبيق الأسعار، محذراً أنه سيتم إغلاق المركز فوراً مدة أسبوع في حال ضبط أي مخالفة للأسعار الجديدة، إضافة إلى فرض غرامة مالية ١ بالمئة من قيمة العقد، وفي حال تكرار الأمر يتضاعف الإغلاق والغرامة، حتى تصل إلى فسخ العقد عند المخالفة للمرة الثالثة.

مصدر لـ«الوطن»: الإيرادات تفوق ٥ مليارات سنوياً ومطارح استثمار جديدة

وبين المصدر أن هناك تشدداً من الجامعة فيما يخص المواد المنتهية الصلاحية، علماً أنه تم ضبط عدد من الحالات وإحالتها إلى القضاء بسبب وجود مواد مايونيز وعبوات مياه معدنية منتهية الصلاحية، علماً أنه تمت مخاطبة التموين على الفور وتنظيم الضبط اللازم والإجراءات القانونية اللازمة وتنظيم الضبط اللازم والإحالة إلى القضاء عملاً بالقانون، كما أكد المصدر أنه تم منذ بداية العام صدور عقوبة الإغلاق بحق ٢٠ مقصفاً وكشكاً ومركزاً منذ بداية العام.

هذا وكشف المصدر عن زيادة في العوائد المحققة سنوياً من استثمار المقاصف، مضيفاً: لا يقل عائد استثمار عدد من المقاصف عن ١٢٠ مليوناً سنوياً، بحيث تتجاوز عوائد الاستثمار السنوية الـ٥ مليارات ليرة لتنعكس إيجاباً على صندوق المواد الذاتية للجامعة، علماً أن الغاية من الاستثمار مدة عام هو تحقيق أكبر عائد للجامعة في ظل تغير بدلات الاستثمار.

وأكد المصدر وجود مساع لبحث مطارح جديدة للاستثمار عبر المزايدة العلنية، على صعيد مقصف لكلية العلوم الصحية، وإعداد دفاتر الشروط لمقصف التوسع الجديد لكلية الآداب، إضافة إلى وضع كشك مقابل مبنى كلية الحقوق الجديد (ساحة المرآب)، علماً أن المبنى ليس مصمماً ليكون قربه مقصفاً.

مسلسل سرقة الكهرباء مستمر في حماة

مدير الكهرباء: ٦٨٣ ضبطاً بحق معتدين على الشبكة العامة وأكثر من ٧٤٤ مليون ليرة قيمة الطاقة المسروقة

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ المدير العام لشركة كهرباء حماة خليل حبيب لـ«الوطن»، أن المنظومة الكهربائية كثيراً ما تتعرض لسرقة وتخريب من العابثين واللصوص الذين يقدمون على سرقة وتخريب المحولات وقص وسرقة كابلات لمسافات طويلة.

وأشار إلى أن اللصوص ارتكبوا مؤخراً العديد من عمليات الاعتداء على مكونات الشبكة وتخريبها ومن ذلك، تخريب محتويات محولة في قرية الحريف بريف مصياف، وقص وسرقة كابلات التوتر المتوسط على خط الحميدية بحماة، وهو ما أدى إلى احتراق مركز تحويل أبراج البارودية وخروج ٣ مراكز تحويل عن الخدمة في المنطقة المذكورة، وسرقة وتخريب محتويات مركز تحويل غرناطة ٢٨ في حي القصور بحماة أيضاً.

وتم الاعتداء على الشبكة الكهربائية العامة عند طلعة القصر العدلي التي تغذي حي العلبليات وجزءاً من حي الصابونية بحماة، وهو ماحرم الأهالي من الكهرباء، كما عمد اللصوص إلى تخريب شبكة كهربائية جوار مركز التحويل الشمالي في تلجديد بريف سلمية، ما أدى إلى خروج المركز عن الخدمة.

وقد أعيد التيار الكهربائي للمشتركين في المناطق التي تعرضت للسرقة والتخريب بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتأمين مواد بديلة للمسروقة.

وفيما يتعلق بالتعدي على الشبكة الكهربائية وسرقة التيار أكد خليل أن الضابطة العدلية بالشركة، تكثف جولاتها بكل مناطق المحافظة لقمع مخالفات الاستجرار غير المشروع، وإزالتها فوراً لتخفيض الفاقد الكهربائي وضمان استقرار التيار، حيث ينفذ عناصر الضابطة العدلية جولات مكثفة يومياً حتى في أيام العطل الرسمية، لكشف حالات الاستجرار غير المشروع للتيار الكهربائي وخصوصاً على المنشآت والمراكز المعفاة من التقنين بموجب موافقات رسمية، وفي التجمعات السكنية، بهدف إزالة التعديات على الشبكة.

وبيَّن أن الضابطة نظمت منذ بداية العام الجاري نحو ٦٨٣ ضبطاً بحق المعتدين على الشبكة والمستجرين للطاقة الكهربائية بطريقة غير مشروعة.

وأوضح أن كمية الطاقة المسروقة بلغت أكثر من مليوني كيلو واط ساعي بقيمة تزيد على ٧٤٤ مليون ليرة، وقد اتخذت الشركة الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وعلى صعيد إنارة الريف المحرر لفت حبيب إلى أنه بعد تحرير مدينة حلفايا بريف حماة الشمالي من رجس الإرهاب وعودة الأهالي إليها، عملت الورشات الفنية بالشركة على إنارة ما أطفأته يد الظلام، حيث عملت ورشة صيانة خطوط توتر المتوسط 20KV في قسم كهرباء محردة بالتعاون مع مكتب طوارئ حلفايا، على إعادة تأهيل مركز تحويل أرضي الشرقي في منطقة حلفايا طريق البلدية وتركيب محولة ٢٠٠ ك. ف. أ ووضعه بالخدمة وإيصال التيار الكهربائي لكل المشتركين.